

عز الدين التميمي*

التعداد الإسرائيلي وصناعة المواطنة

تتناول هذه المقالة انشغال البحث العلمي، بنقد التعداد الإسرائيلي الأول في سنة ١٩٤٨، وتعتبر أن هذا الانشغال يُعدّ قبولاً ضمنياً بالتعدادات الإسرائيلية اللاحقة، وبمضامينها، على الرغم من أن التعدادات كلها واصلت عمليات التهميش والإقصاء وصناعة المواطنة في إسرائيل. وبينما تنقد المقالة هذا الانشغال إجرانياً، فإنها تأخذ من التعداد الإسرائيلي الأخير في سنة ٢٠٠٨ والإحصاءات الرسمية بعده، حالة دراسة.

الأخيرة في الإحصاءات الرسمية، وعلاقته
بالخطاب بشأن الصراع الديموغرافي
والخطابات المرافقة.

منطلق نظري

ساهم الارتباط التقليدي بين الديموغرافيا والسلطة، في وجود مجموعة من المساهمات النقدية التي أخذت هذا النوع من المعرفة في سياقات النقد والمساءلة، والتشكيك في محتوى التعدادات (العلاقة الأوضح بين الديموغرافيا والسلطة)، ونقد التعامل معه كبيانات موضوعية مجردة. وإذ يمكن التأريخ لهذا الانشغال النقدي من خلال علاقته بظهور المدارس الاجتماعية النقدية، فإن الحديث عن خصوصية التعدادات يبدو ضرورياً، ومرتبطاً بخصوصية المعرفة النقدية المتأخرة عن بنى الدولة الحديثة - بعد تشكل القوميات - التي قُدمت وقُدمت نفسها كإطار طبيعي فوق تاريخي (منفصلة عن

يُعتبر التعداد جزءاً من أدوات الدولة الحديثة، في محاولتها^١ الضبط والبناء والسيطرة، فمن خلال الديموغرافيا تسعى الاستعمارات الحديثة لصناعة الطائفة والهويات الجديدة، وهذه هي حال التعداد في إسرائيل الذي يستخدم تلك الأدوات لهذه الغاية.

تتضمن هذه المقالة مجموعة من المحاور الأساسية في نقدها للتعداد الإسرائيلي: أولاً، تبيان الحضور الناقص للسكان الفلسطينيين في التعداد، وكيف جرى تغييب المكان الفلسطيني من مضمونه، وأبعاد هذا التغييب؛ ثانياً، ثنائية شرق وغرب في التعداد الإسرائيلي الأخير؛ ثالثاً، الحدود غير الواضحة ديموغرافياً وجغرافياً لإسرائيل في مضامين الإحصاءات الرسمية؛ رابعاً، رصد تزايد الاهتمام بالخصوصية في الفترة

* باحث فلسطيني.

عزمي بشارة.^٤ ويذهب تحليل أندرسون إلى اعتبار أن تحديد الهويات لا يقتصر على تحديد الانتماء فحسب، بل إنه من خلال التقنيات نفسها أيضاً، يقوم بتحديد العداء والكراهية، والذات، والآخِر والعدو؛ ثنائيات صار التعبير عنها مرتبطاً بالتعبير عن الحيزَات الجغرافية نفسها، في تقاطع بين بعدي تحليل أندرسون: "الخريطة والتعداد"، وبين مشاريع أخرى مركزية، مثلما أسس مشروع الاستشراق عند إدوارد سعيد لتصورات متنوعة في الجغرافيا النقدية. إن التحول الجديد في التخيل عن الجغرافيا، إذاً، كان في الانتقال من التخيل السياسي عن الأرض إلى التخيل عن السكان.

هذا الانتقال يستدعي ضرورة الانطلاق من مفهوم "السياسات الحيوية" عند ميشيل فوكو الذي يعتبر أن موضوع السلطة تغيّر من "دولة الأرض" إلى "دولة السكان"،^٥ وفي هذه المقالة ننتقل من وضع اهتمام الدولة بالسكان في هذا السياق. إن ما قدمه فوكو يتجاوز سؤال الموضوعية أو النقد الإستمولوجي لأدوات الديموغرافيا أو بياناتها، إلى ربطها بعلاقات السلطة التي تنتجها الدولة، وافتراساتها الأيديولوجية. ففعل البحث الإحصائي عنده قائم أصلاً على افتراض أيديولوجي كامل بأن الأفراد هم ذوات بيولوجية تحتاج الدولة إلى دراستها، وهو ما يشير إلى الاهتمام بصفات الأفراد الخاصة، وتقديمها كصفات سياسية متعلقة بالأمن والأمن السياسي.^٦ ويمكن هنا الإضافة على وصف فوكو أن هذا الاهتمام يقوم على تحويل الصفات الشخصية مثل الإيمان / الدين إلى هويات سياسية مثل الطائفة التي تشغل التعدادات بتقديمها تقدماً لا ينفصل عن صناعتها، وإعادة صناعتها ضمن الأوضاع والتغيرات الجديدة، ومثل الإنجاب / الخصوبة اللذين جرى ربطهما بالتحديث ونموذج التطور الخطي غير المنفصل عن علاقات السلطة والهيمنة، كما يظهر واضحاً في النظريات الأولى في الديموغرافيا مثل نظرية التحول الديموغرافي التي تفترض أن هناك مخططاً واحداً لجميع المجتمعات

السياقات التاريخية التي تشكلت من خلالها)، على ما يذهب إليه عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو.^٧ وهذا ما يفسر نسبياً تأخر أخذ الديموغرافيا على محمل النقد الجدي، إذ قورن بنقد المعرفة الوضعية الذي كان الشغل المُؤسس للإبستمولوجيا (نظرية المعرفة). وهذه المفارقة التي تضع الإحصاء في موقع خاص من المعرفة الكمية، تستدعي شكاً أكثر في أدوات المعرفة الإحصائية، لكن هذا التأخر يستدعي، في الوقت نفسه، أخذ النقد الموجه إلى الديموغرافيا في سياقاته التاريخية.

لقد ارتبط نقد الديموغرافيا إذاً، بنقد بني الدولة الحديثة، وفي هذا السياق، ينظر بندكت أندرسون،^٨ في مداخلة عن المجتمعات المتخيلة، إلى التعداد كبعد من الأبعاد الثلاثة الأساسية في صناعة حدود الهويات القومية الجديدة، فضلاً عن المتحف والخريطة. إن هذا الاعتبار يفترض أن التعداد يساهم ليس فقط في صناعة الهويات الكبرى، بل بموازاة ذلك أيضاً، في صناعة تخيلات الأفراد والمجموعات الاجتماعية عن أنفسهم، من خلال تصنيفهم الأولي كمواطنين. وهذا ما يمكن توظيفه - أبعد من ذلك - في صناعة التعداد للهويات الجزئية، سواء أكانت إثنية، أم سياسية، أم اقتصادية، إلخ. وبينما يمثل التعداد تقدماً متساوياً للأفراد والمجموعات، فإنه يُعدّ غطاءً علمياً موضوعياً "لأشكال متنوعة من اللامساواة، أي أن هذه المساواة التمثيلية في الإحصاء قائمة على تحديد هوية مشتركة جامعة، وإنكار اللامساواة داخل هذا الجماعة - القومية، وتعزيزها في الوقت نفسه من خلال تصنيف التباينات والاهتمام في تعدادها، على افتراض أن الإحصاء لا يمثل حالة خطابية مجردة، وإنما حالة متقاطعة مع سياق واقعي تقوم هذه التصنيفات بإنتاجه، الأمر الذي يتضح مثلاً في التأريخ لنشوء الطائفة والطائفة السياسية من خلال نشوء أدوات الدولة الوطنية في الوطن العربي، المتقاطعة مع المنظومة الاجتماعية والاستعمار الحديث كما يصفها

الإنسانية، تقل فيه الخصوبة بعد مرحلة من وصول المجتمعات الإنسانية إلى الحدائق. تعالج هذه المقالة نوعاً آخر من التقاطع بين ما قدمه أندرسون في تعريفه للجماعة من خلال دورها الأساسي في تحديد صفات من يتم تصنيفهم خلالها، ذلك بأن الفرد حين يولد في مجموعة ما، يتعرّف إلى جزء من وظائفه ومراحل حياته وصفاته باعتبار أنها كلها مرتبطة بالجماعة التي ينتمي إليها،^٧ وبين ما يقوله فوكو في وصف القوة الحيوية في أحد أنواعها كالسيطرة على البيولوجيا: السيطرة التي تقوم السلطة من خلالها برسم المشهد السكاني / البيولوجي، وبالتالي صناعة المشهد السكاني الذي يحقق مصالحها. إن ارتباط التعداد ببناء الخط السياسي والقومية، هو نفسه ارتباطه بالاستثمار في الأجساد المرغوب فيها، وتحديد الأجساد غير المرغوب فيها. ونضيف هنا بالتالي تحويل الفئة المرغوب فيها إلى أكثرية، وتحويل الفئات الأخرى إلى أقليات غير مؤثرة من خلال تعدادها وتصميمها إثنياً. والمقالة هذه تسعى لتبيان ذلك بالنسبة إلى المجتمع الإسرائيلي.

لقد ربط العديد من الأدبيات الحديثة ممارسة الإحصاء ببناء الدولة من خلال الافتراض دائماً أن جمع المعلومات عن الأفراد هو أساس مشاريع التخطيط والاستراتيجيات في سياسات الدولة المعاصرة، وأن التعداد مثله مثل العديد من الأبحاث الاجتماعية المخصصة لجمع المعلومات عن السكان، قائم على هدف أساسي هو السماح للدولة بالتدخل الاجتماعي واختراق خصوصية الأفراد.^٨

يركز البعض على أن تأسيس المؤسسة الإحصائية يتزامن دائماً مع صناعة خبراء في السكان، وغالباً ما يتبنّى هؤلاء منطق الدولة نفسها، وبالتالي تحويل الأفراد إلى موضوع أساسي للبحث.^٩ هذه المقولة قد تؤخذ في سياقات غير مباشرة أيضاً، ذلك بأن من أكثر مظاهر هيمنة الدولة على المعرفة بالنسبة إلى بورديو مثلاً، هي في قدرتها من خلال الإدارات

العامة على صناعة موضوعات البحث (القضايا التي تتم دراستها)، إذ يضيف خبراء وباحثون الشرعية عليها وإن بطريقة غير مدركة، وبالتالي فإن هؤلاء لا يتبنّون وجهة نظر الدولة فحسب، بل حتى التصورات النقدية التي تريدها الدولة التي "لا تزال تفكر في نفسها عبر أولئك الذين يسعون جاهدين للتفكير فيها."^{١٠}

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن التعداد الإسرائيلي متقاطع في حالتيه كسلطة سياسية وكسلطة استعمار، فالثانية لا تبطل الأولى كبنية أو كوظيفة، والأولى لا تتعارض مع الثانية، وهذا تقاطع قائم على تضاعف في قدرة هذه السلطة على الضبط والسيطرة والمراقبة، يستدعي شكاً مضاعفاً في أدواته. ويرى إيليا زريق أن أدوات الإحصاء الاستعمارية تكتسب وظيفة خاصة، مستشهداً بكريستين زخريا في أن "الدول ما بعد الحقبة الاستعمارية عليها إعادة بناء المجتمع القومي بناءً على وضد الفئات المطبّعة التي تشكلت خلال الفترة الاستعمارية."^{١١} إن هذه الإشارة إلى "دول ما بعد الاستعمار"، تؤكّد هنا في دور الإجراءات الإحصائية في مجتمع ما زال خاضعاً للاستعمار المباشر، بينما يؤكد عزمي بشارة ضرورة فهم الطائفية كظاهرة حديثة "في سياق أصبحت فيه الطائفة جزءاً من كل، هو الكيان الوطني أو الدولة، على الرغم أن للطائفة بدايات غير مكتملة التكون في الماضي."^{١٢} وهنا يصير الربط ضرورياً بين الاستعمار وإنتاج هذه التباينات الاجتماعية، أو إنتاج تخيلات الناس عن هذه التباينات من خلال التعداد.^{١٣} فالفهم الكامل للطائفة لا يقوم من خلال علاقتها بالإمبراطوريات الكبرى، وإنما من خلال علاقتها بالاستعمار والأنظمة الاجتماعية المرتبطة بالاستعمار. فقد حوّل الانتداب البريطاني، مثلاً، نظام الملل العثماني، من تنوع مذهبي يصنّفه بشارة كطائفية ثانوية ربما تنطوي على التهميش، لكنها لا تنطوي على المحاصصة، إلى طائفية أساسية تقوم على المحاصصة المحددة. ويمكن تصور هذا التقسيم،

في هذه المقالة، إلا إن هذا الانشغال في نقد التعداد الأول، والتعداد الثاني نوعاً ما في سنة ١٩٦٧، أسس لتجاهل التعدادات الإسرائيلية بعد ذلك. وصار اختصار النقد عند هذا التعداد أشبه بالقبول بموضوعية محتوى التعدادات الجديدة، باستثناء دراسات محدودة حاولت تقويم دقة البيانات نفسها، لا الأطر الأيديولوجية التي توضع من خلالها. وهذه المقالة لا تخوض في نقاش التعداد الأول، وإنما تأخذ من التعداد الأخير لسنة ٢٠٠٨ حالة دراسة، علماً بأن فهم التغيرات في محتوى التعداد الأخير ونقده، يُلزمها أخذ التعداد الأول نقطة بدء ومقارنة، وفي سبيل ذلك تعرض الظروف الخاصة في سنة ١٩٤٨ التي كانت أول تأسيس للمؤسسة الإحصائية الرسمية، بالتزامن مع تأسيس مؤسسات الدولة.

في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨، وفي أثناء ما تطلق عليه إسرائيل حرب الاستقلال، أُجري التعداد الإسرائيلي الأول، وخلال سبع ساعات من منع التجول الذي أُقيم لأغراض الإحصاء، قام أفراد المؤسسة الأمنية بتعداد الأسر الإسرائيلية وأفرادها الموجودين وتسجيلهم، وذلك من أجل تحديد السجل السكاني الأول لإسرائيل. لكن اللات في هذا التعداد يتجاوز هذه الظروف إلى شروط خاصة فُرضت على التعداد، أو على عملية اختيار مَنْ سيسجّل، أهمها أنه كان لزاماً على الأفراد أن يكونوا موجودين خلال هذه الساعات السبع في بيوتهم، بينما حُرّم الذين لم يكونوا موجودين من التسجيل، ومن أن يكونوا ضمن سجل السكان الجديد، وكذلك أولئك الذين لم يكونوا موجودين مع عائلاتهم، والذين طلبت عائلاتهم تسجيلهم. وحُرّم مَنْ كان غائباً من أملاكه (أراضٍ أو عقارات، إلخ)، ولم يتم الاعتراف به أو بأملكه، وجُسد هذا التمييز من خلال قانون أموال الغائبين بعد عامين من التعداد. لقد كان في هذا البعد تحديد واضح للمرغوب فيهم كي يكونوا جزءاً من السكان، إذ إن التعداد الأول لم يقم بعد

والمطالبة من خلاله بحصّة في الدولة، سواء ضمن محاصصة رسمية قانونية تحدد حق الطائفة وحصتها من الدولة / الحكم، أو غير مباشرة تقوم على إدراك الناس لأنفسهم كفتة من خلال قدرتهم التمثيلية.^{١٤} أمّا أندرسون فيعطي مثلاً لأهمية التعداد في المجتمعات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية من خلال الدولة الاستعمارية الهولندية، باعتبار التعداد نوعاً من أنواع التخيل المحموم، وتصنيف الهويات كميّاً بهدف الضبط والتشظية.^{١٥} وتجدر الإشارة إلى أن هذه التصورات النقدية (المرتبطة بسياقها، كما قلنا، مثلما ترتبط الظاهرة الممارس عليها هذا النقد بسياقاتها أيضاً) قد تأخذنا إلى اعتبار أن ثمة مبالغة في دور التعداد تعتبر الأفراد سلبيين دائماً، أي تنزع منهم فاعليتهم وقدرتهم على المقاومة والرفض تجاه هذه الأدوات كلها التي تسعى لتشكيل هوياتهم وتصوراتهم، وتحولهم إلى طوائف سياسية واجتماعية. وبينما من الضروري الانطلاق في هذه المقالة من الشك في أدوات التعداد كلها، فإن من المهم في الوقت نفسه إعادة الاعتبار إلى فاعلية الأفراد وقدرتهم على المقاومة، لكن هذا لا يعني أننا نرفض الشك المكثف في هذه الأدوات وأهدافها، وإنما نرفض المبالغة في افتراض النجاح الدائم لهذه الأدوات، وهذا سجل طويل ليس مهماً هنا الخوض فيه بقدر ما أن الأهمية هي في الإشارة إلى أن انطلاق هذه المقالة من الشك الدائم في المؤسسة السياسية والرسمية الإسرائيلية الإحصائية لا يفترض أبداً نزع الأفراد من فاعليتهم وافتراض سلبيتهم.

الإحصاء الإسرائيلي لسنة ١٩٤٨:

حين يصير الانشغال تجاهلاً

تفترض هذه المقالة من البداية أن هناك انشغالاً بنقد التعداد الإسرائيلي الأول لسنة ١٩٤٨، والذي مثّل خصوصية ومباشرة في علاقته بصناعة المواطنة والإقصاء كما سنبين

المقالة هو أن هناك استمراراً لصناعة المواطنة، من خلال عملية التهميش والإقصاء المركزة في التعدادات الإسرائيلية اللاحقة، لكن بطريقة غير مباشرة وليست واضحة، الأمر الذي تسبب بالعزوف عن نقد محتوياتها، والرجوع دائماً إلى نقد التعداد الأول.

التعداد الإسرائيلي لسنة ٢٠٠٨

تعالج هذه المقالة التمييز والتهميش في التعداد الإسرائيلي لسنة ٢٠٠٨ من ناحيتين: الأولى، التهميش في فعل الإحصاء نفسه، وهو تهميش مستمر في التعداد الأخير، مع أن هناك تجاهلاً عاماً من خلال التوظيف الدائم للأدبيات ذات الصلة بتأثير الإحصاء في المجتمع من خلال نماذج مبكرة من التعداد الإسرائيلي. وفي نقد هذا التجاهل تستشهد هذه المقالة بأمثلة عدة لاستمرار هذا الأثر: أما الثانية فنقد لمحتوى التعداد الأخير نفسه من خلال محاور متنوعة. وثمة توضيح آخر ضروري هو أن هذه المقالة، وبينما لا تأخذ الفلسطينيين فقط مثالاً للتهميش في هذا التعداد، فإنها أيضاً لا تضع تهميش الفلسطينيين في الموضوع نفسه مع المجموعات المهمشة الأخرى، وذلك تبياناً لخصوصية الفلسطينيين كمستعمرين أمام الاستعمار بأجزائه المتناقضة كافة.

تعالج المقالة مواضيع متنوعة من التناقضات الظاهرة في التعداد داخل إسرائيل: أولاً، الفلسطينيون في مقابل الإسرائيليين بشقي هذا التناقض، كونهم غير يهود في دولة يهودية، أو كونهم فلسطينيين في دولة تستعمرهم؛ ثانياً، التناقض الذي يفرضه كونهم غير أوروبيين في دولة تتشكل علاقات القوة فيها ضمن ثنائية أوروبي وغير أوروبي. إن تعدد مواضيع الفلسطينيين هنا يدخلهم في ٣ مستويات من التهميش: أولاً، كفلسطينيين هم في تناقض واضح كمستعمرين مع الاستعمار؛ ثانياً، كونهم غير يهود، في حين تحرص المؤسسة الإسرائيلية

السكان فقط بحسب وصف أنات ليلبير ودانيل بريسو أو تسجيلهم، بل قام بصناعتهم وتشكيلهم في الوقت نفسه أيضاً.^{١٦} غير أن هناك توضيحاً أساسياً يحول هذه الظروف من أخطاء تقنية، مثلما يقدم التأريخ الرسمي الإسرائيلي الجديد مبرراته لمعظم المجازر التي صار من الصعب تجاهلها،^{١٧} إلى تصورات أيديولوجية كاملة ومتعلقة ببنية الدولة نفسها، وهذا التوضيح هو أن من كانوا بعيدين عن بيوتهم في المجمل هم الفلسطينيون، سواء الذين هُجروا قسراً خارج فلسطين، أو الذين انتقلوا إلى أماكن داخلية أخرى للاحتواء من الحرب، مع مجموعات أخرى محدودة مثل اليهود الذين كانوا ضد تأسيس الدولة.^{١٨} لقد كانت ظروف التعداد التي بيّنت سابقاً، جزءاً من استراتيجية كاملة ومرتبطة بروية محددة مسبقاً للسكان، وكيف تتم صناعتهم. والمقصود هنا بصناعة السكان، هو صناعة صفتهم كسكان، وهويتهم الجديدة كمواطنين في هذه الدولة الجديدة، وهذا هو المدخل لفهم معنى صناعة المواطنة في التعداد الأول. إن أهمية دراسة التعداد الأول، فضلاً عن كونه الإجراء الرسمي الأول في صناعة صفة السكان، هي أنه حمل رغبات الدولة في الاستثمار في الفئات المرغوب فيها، أو إقصاء الفئات غير المرغوب فيها، ولا سيما أن الحديث هنا هو عن المؤسسة الإسرائيلية التي تقاطعت صناعة الدولة فيها مع صناعة مؤسسة الإحصاء ومع معظم مؤسسات المجتمع المدني في فترة محدودة جداً. فالمواطنة بمعنيها الخطابى والإجرائى تشكلت نتيجة هذا التعداد، كما أن تصنيف الدولة للمواطنين (ثم إحصاؤهم) في التعداد، تحول أولاً إلى تعريف نظري رسمي لمواطني دولة إسرائيل، وثانياً إلى تعريف عملي، من خلال من يملكون الوثائق الرسمية مثل الهوية، والجنسية، إلخ. وبالتالي، فإن أي مبالغة في نقد هذا التعداد كانت مقبولة ضمن هذه المباشرة، وهو ما يفسر الانشغال بهذا التعداد بصورة خاصة. وادعأونا هنا في هذه

للبحث العلمي الإسرائيلي، يحيل إلى انشغال الباحثين الإسرائيليين لفترات طويلة بتفسير المواقف والسلوكيات ضمن إعادتها إلى تأثير الأصل الثقافي للأفراد، وتحديدًا إن كان الأفراد شرقيين أو غربيين، وهنا تظهر مساهمة واضحة في تنميط هذه المجموعات وإنتاج افتراضات عامة بشأنها، وبشأن صفاتها وسلوكياتها. وإذا كان وصف مزراحيم وشرقيين يبدو خاصاً بتصنيف اليهود في التعدادات السابقة، فإن تعداد ٢٠٠٨ حافظ على تصنيف شرقي وغربي بطريقة غير مباشرة، وبطريقة أعم، وذلك من خلال خانة خاصة في التعداد هي "مكان الأصل بالنسبة إلى الأفراد". والسؤال الذي لا بد من طرحه هو: لماذا تريد مؤسسة البحث الرسمية الأولى في إسرائيل تأكيد صفة السكان (الجيلان الأول والثاني) كمهاجرين؟ ونضع هنا ثلاثة سياقات لفهم هذه الصفة الإحصائية، وللإجابة عن هذا السؤال:

السياق الأول هو أن التعداد الإسرائيلي

يسعى دائماً لتأكيد ثنائية الشرق والغرب من خلال صفات إحصائية متنوعة ومتغيرة. فبينما صار التعبير المباشر عن ثنائية الأشكيناز والمزراحيم غير مقبول ضمن سياسات الهوية الإسرائيلية الجديدة (التي تقدم نفسها ضمن أطر المواطنة الكاملة والمساواة والديمقراطية)، فإنه جرى تأكيدها مداورة من خلال إعادة الأفراد إلى الأماكن التي هاجروا منها، واعتبارها جزءاً من صفاتهم وتعريفهم الرسمي. واللافت في هذه الخانة، هو تصنيف حتى أولئك الذين ولدوا داخل إسرائيل أيضاً من خلال الدولة/ المكان الأصل: مكان الولادة بالنسبة إلى أولئك الذين ولدوا خارج إسرائيل، ومكان ولادة الأب بالنسبة إلى أولئك الذين ولدوا في إسرائيل، وهو استمرار لعملية التصنيف على أساس الخلفية الاجتماعية المرتبطة بشرق وغرب، حتى بالنسبة إلى أولئك الذين ولدوا ونشأوا في إسرائيل. هذا التعريف يفسح المجال أمام سؤال: لماذا تتم العودة إلى مكان ولادة الأب تحديداً، وليس مكان الأهل أو

على يهودية الدولة؛ ثالثاً، كونهم غير أوروبيين، في دولة متمركزة حول أوروبيتها. وهذه المستويات المتعددة من التناقض مرتبطة بأنماط من اللامساواة سيتم عرضها في عدة محاور في نقد التعداد الإسرائيلي الأخير.

صفات خاصة لتأكيد ثنائية

أوروبيين / غير أوروبيين

نسعى هنا لتأكيد أن التعدادات الإسرائيلية كلها كانت منشغلة بتظهير التباين بين الأوروبيين وغير الأوروبيين بطرق متعددة، وقد صار الأمر فجاً في دولة تعرّف عن نفسها بأنها دولة ديمقراطية، ودولة للمساواة، في الوقت الذي يتم التعداد على أساس ثنائي بين مجموعتي الأشكيناز (الأوروبيين) والمزراحيم (الشرقيين). وقبل تبين كيفية عرض هذه الثنائية في التعداد الإسرائيلي لسنة ٢٠٠٨، يجب الإشارة إلى أن تصنيفات التعداد تتم على أساس الخلفيات الاجتماعية للأفراد: الدين؛ الطائفة؛ مكان السكن؛ إلخ، ومن خلال البحث العلمي، أي من خلال دراسة تأثيرها في مواقف الأفراد تجاه أي قضية اجتماعية أو سياسية، وبالتالي فإن التعداد يقوم على إنتاج أدوات القياس والتحليل في البحث الكمي الذي يعتمد على قياس تأثير المتغيرات المستقلة - التي غالباً ما تكون على خلفيات اجتماعية - في مختلف المواقف والظروف. وتكمن الخطورة هنا في أن التعداد أسس لإنتاج تحليل ثقافي يفسر سلوك الأفراد من خلال انتماءاتهم الثقافية (الإثنية؛ شرق أو غرب؛ مكان السكن؛ إلخ) من دون أخذ التهميش وسياسات الدولة مثلاً بعين الاعتبار، ولا سيما أن التحليلات الثقافية غالباً ما ترتبط بإنتاج الصور النمطية للمجموعات الثقافية، من خلال فهم الظاهرة بمعزل عن الأوضاع البنيوية المنتجة لها، وفهم الفعل الاجتماعي كسلوك.

انطلاقاً مما سبق، فإن أي ملاحظة مباشرة

الاعتراف الناقص بالسكان، وتغيب هوية المكان

لقد ارتبط تصنيف الفلسطينيين في التعدادات الإسرائيلية الأولى بتغيب أي هوية خاصة بهم باستثناء كونهم ليسوا يهوداً، من خلال التصنيف الأساسي: يهود وغير يهود، أو يهود وآخرون. لكن لأسباب متعددة لا يسع هذه المقالة الوقوف عندها، مثل التغيرات في طبيعة الديموغرافيا الإسرائيلية وتنوعها، وخصوصاً بعد الهجرة التي أدخلت المسيحيين السوفيات، فإن تصنيف الفلسطينيين كعرب صار موجوداً بداية من التعداد الإسرائيلي لسنة ١٩٩٥. وإذا كان هذا التصنيف الذي اعترف لأول مرة بالفلسطينيين بصفة خاصة بهم، لا كونهم "غير يهود"، مريحاً لكثيرين ممن انشغلوا بنقد التعدادات الإسرائيلية، فإنه أيضاً يحمل مواضع جدل كثيرة لا يمكن تجاهلها، بدءاً من كون التعداد لا يعترف بفلسطينية الفلسطينيين وإنما كعرب، وهو بذلك "يغير التصنيف ويجدده عدة مرات تحت مفاهيم رؤيته هو للناس، وليس كما يرون هم أنفسهم".^{٢١} إن تصنيف الفلسطينيين كعرب في التعدادات الجديدة، والمتوافق مع اعتبارهم كذلك في الخطاب السياسي الإسرائيلي، مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنكار الهوية الفلسطينية، كاستمرار لتغيب السكان في المخيلة الإسرائيلية التقليدية: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وهو تغيب تحول إلى إنكار لوجودهم كفلسطينيين، وإعادة تعريف هذا الوجود بما يتماثل مع المشروع الإسرائيلي الجديد. إن هذه القراءة ليست مجرد سجل نظري عن دور الخطاب في محاولة تعريف السكان وصناعة هوياتهم، فثمة شواهد إجرائية على هذا التحديد. لقد كانت إضافة سكان الجولان مثلاً إلى سجل السكان الإسرائيلي بعد استعمارها، مثلاً واضحاً لعدم وجود وصف ثابت للسكان في إسرائيل ضمن علاقة التعداد الواضحة مع الاستيطان، لكن الأهم أن إضافتهم ساهمت

الأم مثلاً، وخصوصاً أن الإطار المتداول والعالم للنسب (من هو اليهودي؟) قائم على النسب بالنسبة إلى الأم؟ هذا السؤال يكتسب أهميته من غرابة هذا الاعتماد (دولة الأصل كدولة أصل الأب)، وهو إذ يحتاج إلى بحث واسع للإجابة عنه، فإن هناك مجموعة من المؤشرات الناجمة عن ملاحظات عامة لا ندعي أنها كافية هنا، لكننا ندعي أهمية ذكرها، أي تلك المؤشرات المرتبطة بالزواج المختلط داخل إسرائيل. والمقصود بالزواج المختلط هنا هو الزواج بين "شركيين وغربيين". إن الملاحظات القائمة على نسبة المتعلمين بحسب الجنس بالنسبة إلى "الشركيين"، ربما تشير إلى قدرة النساء "الشركيات" على الزواج المختلط أكثر من الذكور، تبعاً لمستواهن التعليمي.^{١٩} وإذا كان التثبيت من هذا التحليل صعباً في عجالة كهذه، فإن الأكد أن تحديد صفة دولة الأصل تحافظ على زيادة عدد فئة "الغربيين" (الأشكياناز) كون الأب في معظم الزيجات المختلطة أشكيانازياً، وبالتالي يكون أبناء العائلات التي قامت على زواج مختلط أشكيانازيين.

السياق الثاني هو في التطور النقدي نسبياً في البحث الإسرائيلي - تحديداً بالنسبة إلى التاريخ الجديد - وكذلك في الهجرة التي صار من الصعب التعبير عنها كحدث عادي وطبيعي، أو أنها عودة إلى وطن اغتربوا عنه فترة.^{٢٠}

السياق الثالث هو أن التشديد على صفة المهاجرين ربما يسير في اتجاه إنكار المواطنة للمواطنين الموجودين في إسرائيل قبل تأسيس الدولة أصلاً، وخصوصاً الفلسطينيين، فتقديم إسرائيل كدولة مهاجرين يحمل في طياته نفياً لأصلانية السكان الأصليين / الفلسطينيين، كاستمرار لإنكار الهوية الفلسطينية للسكان الفلسطينيين في إسرائيل في التعداد الذي يصنفهم كعرب فقط، فالعروبة تتحول في هذا التعداد إلى طائفة، وليست قومية.

وإخضاعها لشروط الدخول في الحداثة الإسرائيلية الوحيدة. فـ "المدينة اليهودية هي الواقع الحداثي الوحيد الذي يعرفه المواطن العربي في إسرائيل، لأنه لم يكن قادراً على الانضمام لمشاريع الحداثة العربية، فهو لم يشارك لا في الحلم ولا في الخيبة، لا في الوهم ولا في تحطيم الوهم."^{٢٣}

الحدود غير الواضحة في التعداد، جغرافياً وديموغرافياً

إن اختيار المقالة للتعداد الإسرائيلي لسنة ٢٠٠٨ لم يكن لأنه الأحدث فقط، بل لطبيعة السجلات أيضاً، أكانت على مستوى الخطاب الرسمي الإسرائيلي، أو على مستوى الأكاديميا الإسرائيلية، وهي السجلات المتعلقة تحديداً بالخطاب بشأن التوازن الديموغرافي الذي صار أكثر حدة من أي وقت مضى، مع أن له بدايات واضحة في الأدبيات الإسرائيلية الأولى، أو في الخطاب الرسمي المترافق مع التطهير العرقي في سنة ١٩٤٨. ٢٣ غير أن خصوصية هذا السجل وحِدته تأتيان من انحسار الهجرة اليهودية إلى إسرائيل التي صارت محدودة جداً، ولم تمتلأ بعداً مهماً من أبعاد الزيادة الطبيعية من بداية الألفية الثانية. وبالتالي أصبح الحديث عن الخطر الديموغرافي أكثر حدة، وصار الحديث عن تحوّل الأقلية العربية إلى فئة تعادل اليهود بعد فترة من خلال توقعات عدد السكان والزيادة الطبيعية التي لم تعد الهجرة جزءاً أساسياً منها، وارتبط الأمر بحوارات متعددة، وباستراتيجيات للتخلص من السكان، أو باستراتيجيات مقبلة لحل الصراع العربي - الفلسطيني - الإسرائيلي، وخصوصاً حل الدولتين.^{٢٤}

لقد تسبب الانشغال بالتعدادات المبكرة وتجاهل التعدادات الإسرائيلية الجديدة بتغييب مجموعة من البديهيات التي يتماشى فيها التعداد الإسرائيلي مع الرغبة المستمرة في الاستيطان. لقد كانت الإجابة عن سؤال "من هم

أيضاً في إعادة تعريف فئة العرب في إسرائيل، بحيث لم تعد خانة العرب مساوية لخانة الفلسطينيين، ولم يعد تميّز الفلسطينيين حتى في مجموعة إثنية أو ثقافية واضحاً، الأمر الذي يُفهم على أنه محاولة تأثير في تشكل الجماعة القومية الفلسطينية في إسرائيل، وهذا ما ارتبط في جميع السجلات بشأن المواطنة والديمقراطية ويهودية الدولة. إن تأكيد عروبة هذه المجموعة يُدرك في سياق إلغاء علاقة أفرادها بالأرض المحددة - فلسطين - ويضعهم في إطار كامل ينتمي إلى الأرض العربية الكبرى، وهذا أيضاً حسم واضح للموقف الإسرائيلي الرفض لحق اللاجئين في العودة، وتشريع ربما لممارسات الترانسفير المستمرة منذ النكبة وما قبلها.

لكن حتى هذا الاعتراف الناقص بالسكان الفلسطينيين كعرب، لم يُلغ تعريف أماكنهم وفضاءاتهم الحضرية، فقد استمر تصنيف المحليات (Localities) في التعداد الإسرائيلي لسنة ٢٠٠٨ من خلال خانتيْن: محليات يهودية، ومحليات غير يهودية.

وإذا كان السجل بشأن هوية المكان وتاريخه كمكان جغرافي هو سجل مرتبط كما قلنا بالسجل عن الحق التاريخي في الأرض، فإن إنكار هوية المكان كمكان حضري (مدينة: قرية) قد يُفهم ضمن سياق العداة الإسرائيلي التاريخية للمدينة الفلسطينية: العداة الذي ساهم في تحويل الفلسطينيين في الداخل إلى مجموعة من الفلاحين من دون أرض، ينامون في قرى، وينخرطون بالتدريج في سوق المدينة الإسرائيلية متحولين إلى عمال. إن هذا العداة للمدينة الفلسطينية تشديد على العداة للجماعة القومية الفلسطينية التي يقف غياب المدينة الفلسطينية حائلاً أمام تشكلها على أي حال، أو على انفصالها على الأقل من دون أن تكون مجبرة على التكون في داخل المؤسسة الإسرائيلية. هذا فضلاً عن أن تغييب المدينة هو بمثابة وأدٍ لمشاريع الحداثة الفلسطينية،

المواطنون؟" غير واضحة، وعرضة للتغير بين كل تعداد وآخر ضمن الظروف السياسية في كل فترة، وضمن تصاعد خطاب التهديد من الخطر الديموغرافي العربي، بداية من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ضم سيناء والجولان والقدس الشرقية، مروراً بكل اتفاق انفصلت فيه إسرائيل عن بعض المناطق التي احتلتها.

إن التغير في تعريف المواطنين في التعدادات يؤكد هشاشة هذا التعريف الذي يعاد تشكيله مع نتائج الحروب أو الاتفاقات أو أي متغيرات أخرى. فعلى الرغم من ضم القدس الشرقية، فإن سكانها يُعتبرون خارج حدود إسرائيل الرسمية، كونهم لا يملكون المواطنة الكاملة، بينما يُعتبر سكان المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية سكاناً عاديين في التعداد الأخير. لقد مثلت هذه الحالة في التعداد تبياناً لانعدام الحدود، الديموغرافية منها، أو حتى الجغرافية، في التخييل الرسمي الإسرائيلي للجغرافيا والسكان.

خصوبة أقل، حادثة أكثر: الاستثمار في الأجساد المرغوب فيها

يؤخذ انشغال التعداد بالخصوبة في سياقات النقد التي أشرنا إليها في منطلقنا النظري، أي علاقتها بافتراض الدولة وتخيلها عن السكان كذوات بيولوجية، رابطة صفاتها البيولوجية، مثل الإنجاب، بالأمن القومي وسياسات الدولة العامة. ونفترض هنا أن هذا الربط يأخذ وضعية خاصة في التعداد الإسرائيلي، لارتباطه بالسجلات الموجودة بشأن الصراع الديموغرافي وهواجس الزيادة السكانية لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وبالتالي، فإن فهم الانشغال بتعداد الخصوبة لا ينفصل عن فهم الخطاب الموجود عن الصراع الديموغرافي. فقد انشغلت الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية بتعداد الخصوبة فيما أصبح يشبه الهوس، وخصوصاً مع تصاعد الخطاب بشأن الخطر الديموغرافي

العربي في الأعوام الأخيرة، وبعد أن دخل الخطاب إزاء التوازن الديموغرافي في اعتبارات الحلول والاستراتيجيات المطروحة للصراع.^{٢٥} إن اهتمام الدولة بالخصوبة يُفهم في أحد جوانبه من خلال الربط العام الأولي بين الحادثة والخصوبة، فقد ربطت نظرية التحول الديموغرافي مثلاً، وهو واحدة من أوائل النظريات الكلاسيكية في الديموغرافيا، بين الحادثة والخصوبة من خلال مخطط لتطور الخصوبة وعدد السكان في العالم، وعبر افتراض مخطط للعلاقة بين الخصوبة ومعدلاتها وبين الوفيات، وربط هذه العناصر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة. وهذا المخطط الذي افترضته النظرية يقوم على مراحل أساسية، تبدأ أولاً بمرحلة طويلة من بدء التاريخ الإنساني إلى ما قبل بداية المجتمع الصناعي، يكون فيها توازن بين عدد الوفيات وعدد الولادات، نتيجة الخصوبة العالية جداً المرتبطة بالمجتمع الزراعي وأنظمة قيمية وثقافية معينة، بينما عدد الوفيات العالي هو جزء الوضع الصحي السيء، وبالتالي، فإن هناك ما يشبه التوازن يصل في أحيان كثيرة إلى تناقص في عدد السكان. أما المرحلة الثانية فتبدأ مع انطلاق المجتمع الصناعي، وهنا تظهر فجوة زمنية بين الوضع الصحي الذي وقره المجتمع الصناعي، وبين المنظومات القيمية والاجتماعية التي تساهم في زيادة الخصوبة، والتي تحتاج إلى وقت أكبر كي تسقط، فيحدث ازدياد عالٍ في النمو السكاني نتيجة الانخفاض في عدد الوفيات، وبقاء الخصوبة على ما كانت عليه قبلاً، الأمر الذي ربما يسبب زيادة سريعة في عدد السكان في الدول النامية. أما المرحلة الثالثة، وهي الأهم بالنسبة إلينا هنا، فهي التي تتراجع فيها الخصوبة نتيجة دخول قيم التحديث والظروف الاجتماعية الجديدة المرتبطة فيه، فتكون اللحظة التي تصل فيها قيم الحادثة لهذه المجتمعات هي اللحظة التي تقل فيها الخصوبة لديهم.^{٢٦}

المواطنون؟" غير واضحة، وعرضة للتغير بين كل تعداد وآخر ضمن الظروف السياسية في كل فترة، وضمن تصاعد خطاب التهديد من الخطر الديموغرافي العربي، بداية من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى ضم سيناء والجولان والقدس الشرقية، مروراً بكل اتفاق انفصلت فيه إسرائيل عن بعض المناطق التي احتلتها.

إن التغير في تعريف المواطنين في التعدادات يؤكد هشاشة هذا التعريف الذي يعاد تشكيله مع نتائج الحروب أو الاتفاقات أو أي متغيرات أخرى. فعلى الرغم من ضم القدس الشرقية، فإن سكانها يُعتبرون خارج حدود إسرائيل الرسمية، كونهم لا يملكون المواطنة الكاملة، بينما يُعتبر سكان المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية سكاناً عاديين في التعداد الأخير. لقد مثلت هذه الحالة في التعداد تبياناً لانعدام الحدود، الديموغرافية منها، أو حتى الجغرافية، في التخييل الرسمي الإسرائيلي للجغرافيا والسكان.

خصوبة أقل، حادثة أكثر: الاستثمار في الأجساد المرغوب فيها

يؤخذ انشغال التعداد بالخصوبة في سياقات النقد التي أشرنا إليها في منطلقنا النظري، أي علاقتها بافتراض الدولة وتخيلها عن السكان كذوات بيولوجية، رابطة صفاتها البيولوجية، مثل الإنجاب، بالأمن القومي وسياسات الدولة العامة. ونفترض هنا أن هذا الربط يأخذ وضعية خاصة في التعداد الإسرائيلي، لارتباطه بالسجلات الموجودة بشأن الصراع الديموغرافي وهواجس الزيادة السكانية لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وبالتالي، فإن فهم الانشغال بتعداد الخصوبة لا ينفصل عن فهم الخطاب الموجود عن الصراع الديموغرافي. فقد انشغلت الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية بتعداد الخصوبة فيما أصبح يشبه الهوس، وخصوصاً مع تصاعد الخطاب بشأن الخطر الديموغرافي

المستمرة بين التعداد الإسرائيلي والإحصاءات الرسمية، وبين مشاريع الاستيطان والتهميش والإقصاء وصناعة المواطنة، حتى لو بشكل أقل حدة، مقدماً في ذلك نقداً للانفعال بنماذج مبكرة من التعدادات في نقاش بشأن علاقة التعداد بالسلطة أو سياسات الاستعمار في إسرائيل. وحاولت تبين أن تجاهل نقد التعدادات الإسرائيلية المتأخرة، لم يكن مشروعاً، وفي سبيل ذلك قدّمت أساسات واضحة ومستمرة لعلاقة التعداد بالسلطة.

وجرى تبين هذه الأساسات من خلال رصد العلاقة بين التعداد الإسرائيلي والاستيطان، واتضح ذلك في كون تعريف التعداد للمواطنين أو للأرض تعريفاً غير ثابت، يتغير وفق المراحل المتعددة، وبالتالي، فإن التعداد يقوم بإضافة المناطق أو السكان الذين يتم ضمهم، ويشكل غطاءً رسمياً للاستيطان المستمر. كما تم رصد علاقة التعداد بالتهميش وصناعة الهويات الإثنية في إسرائيل، من خلال حرص التعداد على تأكيد ثنائية شرق وغرب بطرق متنوعة. وكشفت أيضاً المحاولات الدائمة التي تظهر واضحة في التعداد الأخير، لتغيب المكان الفلسطيني من خلال تصنيف المناطق الحضرية، كمناطق يهودية أو غير يهودية، وبيّنت كذلك كيف يتم تعريف السكان تعريفاً ناقصاً بصفتهم عرباً، لا فلسطينيين. وأخيراً عرضت علاقة الانشغال بتعداد الخصوبة في الإحصاءات الرسمية، وعلاقته المباشرة بالخطاب السائد بشأن التوازن الديموغرافي وخطر الخصوبة والديموغرافيا العربية في إسرائيل. ■

إن الدولة بصورة عامة تكون حريصة على تحويل صفة الإنجاب / الخصوبة الخاصة، إلى صفة عامة ترادف الحداثة، وهذا الربط يأخذ دوراً خاصاً في الخطاب الإسرائيلي المنشغل بالصراع الديموغرافي.

لقد اشترك خطاب التهديد والتخويف من الديموغرافيا الفلسطينية المتصاعدة في الفترة الأخيرة، إذ، مع خطاب مزدوج يصف الخصوبة باختلاف الموصوف، وكان هذا واضحاً في الاحتفاء بالخصوبة المتزايدة لليهود، بينما كان التحذير والتهديد من خطر الخصوبة العربية العالية، مع أنها في تناقض. وتزامن ذلك مع وصف المجموعات العربية كمجموعات متخلفة، خارج إطار الدولة الحديثة، استمراراً في محاولة صناعة عقدة النقص لدى الفلسطينيين تجاه الحداثة الإسرائيلية. وقد عيّنت الدولة نفسها مسؤولة عن "تحديث" المجموعات العربية، وتحديد خصوبتها، من خلال مجموعة من الوسائل العملية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عبّرت عن العداء تجاه الخصوبة لدى المجموعات العربية، مثل جمعيات تنظيم الأسرة وغيرها.^{٢٧} ووفرت الإحصاءات الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة، والتي انشغلت بصورة غير مسبوقة بالخصوبة وتعدادها، المادة الخام للخطاب الرسمي وغير الرسمي بشأن السكان.

خاتمة

لقد حاولت في هذه المقالة من خلال مجموعة من المحاور تتبّع مسار العلاقة

المصادر

- ١ نبيّن هنا أننا نرفض ما تجاهلته المقولات النظرية التي ساهمت في نقد التعداد، من ناحية فاعلية الأفراد ومقاومتهم لرغبات الدولة أو الاستعمار التي يمارسها التعداد. ولأننا لا نسعى لمعالجة هذه المقولة النظرية الغالبة أو نقدها، فإننا نكتفي بتبيان أننا لا نتعامل مع التعداد في جوانبه كلها كخطاب (أي كنص له سلطة مستقلة وكاملة)، وإنما كمضمون (أي كنص يعبر عن سلطة الدولة/ الاستعمار في إسرائيل). ويتضح هذا في رفضنا اعتبار سلطة التعداد سلطة كاملة، وفي رفضنا تجاهل مقاومة الناس والأفراد لرغبات السلطة في الضبط والتشظية وبناء الهويات، ونكتفي بالتالي بوصفها كمحاولات.
- ٢ بيار بورديو، "أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة"، ترجمة أنور مغيث (بيروت: دار الأزمنا الحديثة، ١٩٩٨).
- ٣ بندكت أندرسون، "الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها"، ترجمة تائر ديب (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).
- ٤ عزمي بشارة، "مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير"، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية"، العدد ١١ (شتاء ٢٠١٥)، ص ٧-١٨.
- ٥ Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-1978*, edited by Arnold I. Davidson (New York: Palgrave Macmillan, 2007).
- ٦ Michel Foucault, *Society Must Be Defended: Lectures at the Collège de France 1975-1976*, edited by Arnold I. Davidson (New York: Picador, 2003).
- ٧ أندرسون، مصدر سبق ذكره.
- ٨ انظر مثلاً:
Hugh Hecló, *Modern Social Politics in Britain and Sweden: From Relief to Income Maintenance* (New Haven and London: Yale University Press, 1974).
- ٩ انظر مثلاً:
Stein Kuhnle, "International Modeling, States, and Statistics: Scandinavian Social Security Solutions in the 1890s", in *States, Social Knowledge, and the Origins of Modern Social Policies*, edited by Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol (New Jersey: Princeton University Press, 1996), pp. 233-263; Theodore M. Porter, *The Rise of Statistical Thinking, 1820-1900* (Princeton: Princeton University Press, 1986).
- ١٠ بورديو، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- ١١ إيليا زريق، "الخطاب الإسرائيلي حول التوازن السكاني"، "أبحاث فلسطينية في المجتمع والتاريخ/ مدى الكرمل"، العدد ١ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ٧-٣٠.
- ١٢ بشارة، مصدر سبق ذكره، ص ١.
- ١٣ عزمي بشارة، مقدمة كتاب أندرسون، مصدر سبق ذكره.
- ١٤ انظر مثلاً: بشارة، "مدخل لفهم المسألة الطائفية..."، مصدر سبق ذكره. وانظر أيضاً:
Ian Hacking, *The Taming of Chance* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

- ١٥ أندرسون، مصدر سبق ذكره.
- Anat Leibler and Daniel Breslau, "The Uncounted: Citizenship and Exclusion in the Israeli Census of 1948", *Ethnic and Racial Studies*, vol. 28, no. 5 (September 2005), pp. 880-902.
- ١٧ انظر مثلاً ما يقوله إيلان بايه عن التاريخ الجديد من داخل إسرائيل:
Ilan Pappé, *Out of the Frame: The Struggle for Academic Freedom in Israel* (London: Pluto Press, 2010).
- Leibler and Breslau, op.cit. ١٨
- Yinon Cohen and Yitchak Haberfeld and Tali Kristal, "Ethnicity and Mixed Ethnicity: Educational Gaps among Israeli-Born Jews", *Ethnic and Racial Studies*, vol. 30, no. 5 (September 2007), pp. 896-917.
- ٢٠ انظر:
Judith Shuval, "Migration to Israel: the Mythology of 'Uniqueness'", *International Migration*, vol. 36, issue 1 (March 1998), pp. 3-26.
- ٢١ بشارة، مقدمة كتاب أندرسون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.
- ٢٢ عزمي بشارة، "الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى" (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية / مواطن، ١٩٩٨)، ص ٩.
- ٢٣ زريق، مصدر سبق ذكره.
- ٢٤ انظر مثلاً: المصدر نفسه؛ أرنون سوفير، "إسرائيل ديموغرافياً ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠: مخاطر واحتمالات"، ترجمة محمد حمزة غنايم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار، ٢٠٠٢)؛ يفغينيا بيستروف وأرنون سوفير، "إسرائيل ديموغرافياً ٢٠١٠ - ٢٠٣٠: في الطريق نحو دولة دينية"، ترجمة سليم سلامة (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار، ٢٠١١).
- ٢٥ زريق، مصدر سبق ذكره.
- Donald T. Rowland, *Demographic Methods and Concepts* (New York: Oxford University Press, 2003).
- Rhoda Ann Kanaaneh, *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel* (Berkeley: University of California Press, 2002).

المراجع

بالعربية

- أندرسون، بندكت. "الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها". ترجمة ثائر ديب. دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
- بشارة، عزمي. "الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى". رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية / مواطن، ١٩٩٨.

- _____ "مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير". *عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد ١١ (شتاء ٢٠١٥)، ص ٧ - ١٨.
- _____ مقدمة كتاب بنديكت أندرسون. "الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها". ترجمة ثائر ديب. تقديم عزمي بشارة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤.
- بورديو، بيار. "أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة". ترجمة أنور مغيث. بيروت: دار الأزمنة الحديثة، ١٩٩٨.
- بيستروف، يفغينيا وأرنون سوفير. "إسرائيل ديموغرافياً ٢٠١٠ - ٢٠٣٠: في الطريق نحو دولة دينية". ترجمة سليم سلامة. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار، ٢٠١١.
- زريق، إيليا. "الخطاب الإسرائيلي حول التوازن السكاني". "أبحاث فلسطينية في المجتمع والتاريخ / مدى الكرمل"، العدد ١ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ٧ - ٣٠.
- سوفير، أرنون. "إسرائيل ديموغرافياً ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠: مخاطر واحتمالات". ترجمة محمد حمزة غنايم. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار، ٢٠٠٢.

بالإنجليزية

- Cohen, Yinon and Yitchak Haberefeld and Tali Kristal. "Ethnicity and Mixed Ethnicity: Educational Gaps among Israeli-Born Jews". *Ethnic and Racial Studies*, vol. 30, no. 5 (September 2007), pp. 896-917.
- Foucault, Michel. *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977-1978*. Edited by Arnold I. Davidson. New York: Palgrave Macmillan, 2007.
- _____. *Society Must Be Defended: Lectures at the Collège de France 1975-1976*. Edited by Arnold I. Davidson. New York: Picador, 2003.
- Hacking, Ian. *The Taming of Chance*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Heclou, Hugh. *Modern Social Politics in Britain and Sweden: From Relief to Income Maintenance*. New Haven and London: Yale University Press, 1974.
- Kanaaneh, Rhoda Ann. *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel*. Berkeley: University of California Press, 2002.
- Kuhnle, Stein. "International Modeling, States, and Statistics: Scandinavian Social Security Solutions in the 1890s". in *States, Social Knowledge, and the Origins of Modern Social Policies*. Edited by Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol. New Jersey: Princeton University Press, 1996.
- Leibler, Anat and Daniel Breslau. "The Uncounted: Citizenship and Exclusion in the Israeli Census of 1948". *Ethnic and Racial Studies*, vol. 28, no. 5 (September 2005), pp. 880-902.

- Pappé, Ilan. *Out of the Frame: The Struggle for Academic Freedom in Israel*. London: Pluto Press, 2010.
- Porter, Theodore M. *The Rise of Statistical Thinking, 1820-1900*. Princeton: Princeton University Press, 1986.
- Rowland, Donald T. *Demographic Methods and Concepts*. New York: Oxford University Press, 2003.
- Shuval, Judith. “Migration to Israel: the Mythology of 'Uniqueness'”. *International Migration*, vol. 36, issue 1 (March 1998), pp. 3-26.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بلادنا فلسطين
(الجزء الثاني)
الديار الغزية

مصطفى مراد الدباغ
تقديم: وليد الخالدي

٥٧٨ صفحة ٢٥ دولاراً